التقرير السنوي 2009

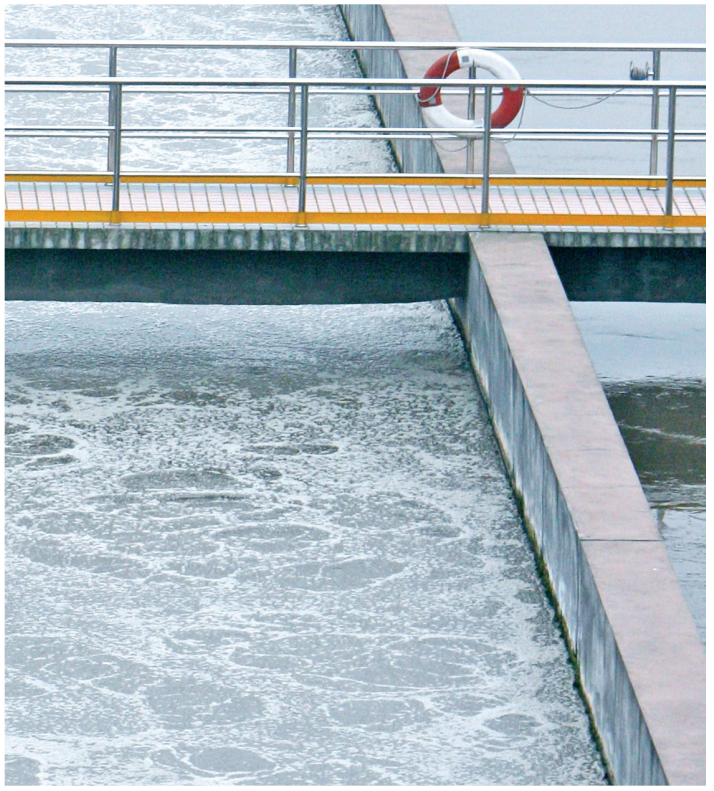

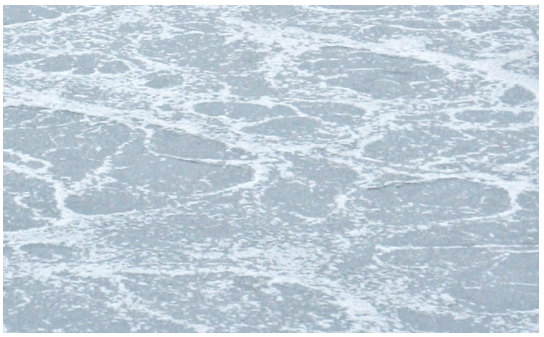

World Bank Group
Multilateral Investment
Guarantee Agency

موجز أنشطة مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم، وهي مصدر رئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في مختلف مناطق العالم. وتعمل المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك معاً ويكّمل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق أهدافها المشتركة المتمثّلة في الحد من الفقر وتحسين حياة الناس. وتتبادل مجموعة البنك المعارف، وتساند المشروعات في مجالات: التجارة، والتمويل، والرعاية الصحية، ومكافحة الفقر، والتعليم، والبنية الأساسية، والحوكمة، وتغيّر المناخ وغيرها، وذلك من أجل نفع كافة الناس في البلدان النامية.

في السنة المالية 2009، ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم مبلغ 58.8 مليار دولار لمساعدة البلدان التي تعاني من مصاعب أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية، ويشكّل ذلك زيادة بنسبة 54 في المائة على السنة المالية السابقة ومستوى قياسياً بالنسبة لهذه المؤسسة الإنمائية العالمية.

وقد ارتبط البنك الدولي، الذي يضم المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، بتقديم مبلغ 46.9 مليار دولار من القروض والمنح للبلدان الأعضاء فيه. وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) لأشدّ بلدان العالم فقراً ما قيمته 14 مليار دولار، أي أعلى بمقدار 2.8 مليار دولار من السنة السابقة. وبلغ مجموع ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) في السنة المالية 2009 ما مجموعه 32.9 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 19.4 مليار دولار على السنة السابقة.

وارتبطت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بتقديم مبلغ 10.5 مليار دولار وعبأت مبلغاً إضافياً قدره 4.5 مليار دولار من أجل تنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، تم تقديم مبلغ 4.4 مليار دولار منه إلى بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية.

وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ضمانات بمبلغ 1.4 مليار دولار لمساندة استثمارات في بلدان العالم النامية. ومن إجمالي هذا المبلغ، حصل القطاع المالي على 1.2 مليار دولار، وذلك في ضوء الحاجة لمساندة البنوك في الاستمرار في الإقراض.

التعاون في إطار مجموعة البنك الدولي

تركز المشروعات والبرامج المشتركة بين مؤسسات مجموعة البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة، وذلك من خلال: توسيع نطاق الأسواق المالية، وإصدار الضمانات للمستثمرين والمقرضين التجاريين، وتقديم خدمات المشورة بغية تحسين أوضاع الاستثمار في البلدان النامية. ويقوم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، من خلال التعاون فيما بينهم، بحفز المشروعات التي تتيح الموارد للمتعاملين معهم من خلال زيادة الابتكار ودرجة الاستجابة. وتشمل أبرز أنشطة التعاون في السنة المالية 2009 فيما بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ما يلي:

- برنامج رسملة القطاع المالي من أجل منطقة شرق ووسط أوروبا الذي تعهدت في إطاره كبرى مؤسسات الاستثمار والإقراض المتعددة الأطراف العاملة في هذه المنطقة – وهي: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة البنك الأوروبي للاستثمار، ومجموعة البنك الدولي – بتقديم ما يصل إلى 24.5 مليار يورو (31 مليار دولار) لمساندة القطاع المصرفي وتمويل أنشطة الإقراض الممنوح لمؤسسات الأعمال التي تضررت من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية
- مبادرة مشتركة من أجل أفريقيا تعهد في إطارها كل من مجموعة

البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية بتقديم المساندة للقطاع الخاص في المنطقة بغرض تمويل الإقراض الممنوح لأنشطة الاقتصاد الحقيقي

- مبادرة لحفز النمو الاقتصادي في بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يقوم في إطارها البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتنسيق تدابير التصدي للأزمة الحالية، وذلك في إطار الشراكة مع: بنك التنمية للدول الأمريكية، ومؤسسة الاستثمار للدول الأمريكية، ومؤسسة الأنديز الإنمائية، والبنك الكاريبي للتنمية، وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي

- قيام ممثلين عن مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي وجهاز الإدارة العليا لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ـ بزيارة العراق في أبريل/نيسان لمناقشة إمكانات الاستثمار في العراق والتأكيد على التزام مجموعة البنك بمساعدته في تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام

- إستراتيجيات الشراكة القطرية ومذكرات الإستراتيجيات المؤقتة في مختلف المناطق لمساندة النمو والتنمية

مجموعة البنك الدولي تضم خمس مؤسسات مترابطة ترابطاً وثيقاً:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يقرض حكومات البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية

المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التي تقدم قروضاً بدون فوائد، أو اعتمادات، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً

مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، التي تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لتنشيط استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، التي تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية أو ضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية لتسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID)، الذي يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار

أبرز أنشطة السنة المالية 2009

في السنة المالية2009، بلغ مجموع مبالغ الضمانات التي أصدرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بشأن المشروعات في البلدان النامية الأعضاء فيها 1.4 مليار دولار، مما شكّل تراجعاً عن السنة المالية 2008 عندما أصدرت الوكالة مبلغاً قياسياً من إجمالي التغطيات الضمانية الجديدة. ونتج هذا التراجع في أنشطة الأعمال الجديدة عن انخفاض تدفقات الاستثمار بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي الوقت نفسه، أكد الانخفاض الواضح في معدلات إلغاء عقود التأمين القائمة مع الوكالة على الأهمية التي يوليها العملاء للتغطيات الضمانية التي تتيحها الوكالة لاسيما في هذه الأوقات العصيبة. ونتيجة لانخفاض مدفوعات تسوية المطالبات التأمينية (RUN-OFF)، ازدادت حافظة عمليات الوكالة الجاري تنفيذها زيادة كبيرة بواقع800 مليون دولار في السنة الماضية لتصل إلى 7.3 مليار دولار.

الجدول 1 ضمانات مصدرة	2005	2006	2007	2008	2009	السنوات المالية 2009-1990
عدد عقود الضمان المُصْدَرَة	62	66	45	38	30	952
عدد المشروعات التي ساندتها الضمانات	41	41	29	24	26	600
المشروعات الجديدة[1]	33	34	26	23	20	-
المشروعات التي سبقت مساندتها[2]	8	7	3	1	6	-
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، إجمالي (مليار دولار)	1.2	1.3	1.4	2.1	1.4	20.2
مبلغ إصدارات الضمانات الجديدة، مجموع (مليار دولار)[3]	1.2	1.3	1.4	2.1	1.4	20.9
إجمالي التغطيات الضمانية (مليار دولار)[4]	5.1	5.4	5.3	6.5	7.3	-
صافي التغطيات الضمانية (ناقص إعادة التأمين) (مليار دولار)[4]	3.1	3.3	3.2	3.6	4	-

1. المشروعات التي حصلت على مساندة من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار لأول مرة في السنة المالية 2009 (شاملة التوسعات).
2. المشروعات التي ساندتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في السنة المالية 2009 وكذلك في سنوات سابقة.
3. يشمل المبالغ المعبأة من خلال البرنامج التعاوني لضمان الاكتتاب.
4. إجمالي التغطيات الضمانية هو الحد الأقصى لإجمالي المسؤولية الضمانية. صافي التغطيات الضمانية هو إجمالي التغطيات الضمانية ناقصا إعادة التأمين.

بلغ دخل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من العمليات هذه السنة 50.6 مليون دولار، مقابل 55 مليون دولار في السنة المالية 2008. ويرجع هذا الانخفاض البالغ 4.4 مليون دولار بصورة رئيسية إلى انخفاض الدخل من الاستثمارات. وانخفض صافي الدخل في السنة المالية 2009 بمقدار 34.5 مليون دولار مقارنة بالسنة المالية 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى خسائر تقويم العملات الأجنبية. (انظر مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة للاطلاع على المزيد من التفاصيل).

الشكل 1 الدخل المتحقق من الأقساط والرسوم والاستثمارات* بملايين الدولارات

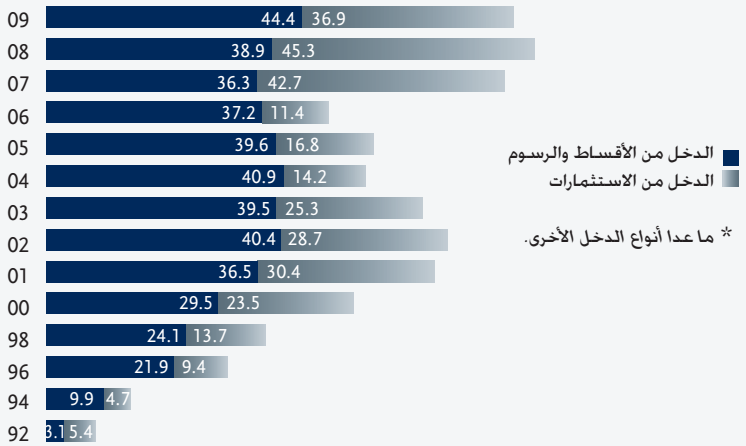

أبرز أنشطة السنة المالية 2009 (تابع)

العضوية

يبلغ مجموع أعضاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 174 عضواً. وفي السنة المالية 2009، رحبت الوكالة بانضمام عضوين جديدين إليها ـ هما العراق وكوسوفو. واستوفت المكسيك معظم الخطوات الضرورية لاكتساب العضوية، ومن المتوقع أن تصبح عضواً كاملاً في الوكالة في أوائل السنة المالية 2010.

أبرز أنشطة العمليات

قدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تغطية لمشروعات في المجالات التالية في السنة المالية 2009:

	عدد المشروعات التي تمت مساندتها	نسبة المشروعات التي تمت مساندتها (%)	مبلغ الضمانات المصدرة (بملايين الدولارات)
المجال ذو الأولوية[1]			
البلدان المتأثرة بالصراعات	3	12	10
البنية الأساسية	3	12	108.3
الاستثمارات "فيما بين بلدان الجنوب"[2]	13	50	55.1
البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية[3]	12	46	105.5
المنطقة			
آسيا والمحيط الهادئ	3	12	77.1
أوروبا وآسيا الوسطى	11	42	1,215.90
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	2	8	33.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0	0	0
أفريقيا جنوب الصحراء	10	38	50.1
القطاع			
الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	8	31	38.3
القطاع المالي	15	58	1,230.50
البنية الأساسية	3	12	108.3
البترول والغاز والتعدين	0	0	0
المجموع	**26**	**100**	**1,377.00**

1. بعض المشروعات تعالج أكثر من مجال من مجالات الأولوية.
2. الاستثمارات من أحد البلدان النامية (المدرجة في الفئة الثانية) الأعضاء في الوكالة في بلد آخر من نفس القسم.
3. أشد بلدان العالم فقراً.

أبرز أنشطة السنة المالية 2009 (تابع)

تشمل أبرز الأنشطة الأخرى ما يلي:
إضافة تغطية تأمينية جديدة تغطي: عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
تعزيز التغطيات الضمانية ضد الإخلال بالعقود، والحروب، والاضطرابات الأهلية
مساندة عشرة مشروعات من خلال برنامج الاستثمارات الصغيرة التابع للوكالة
رصد ومتابعة الأوضاع المتعلقة بالنزاعات أو المطالبات المحتملة في 15 بلداً، والعمل على تسهيل التوصل إلى تسويات ودية، ودفع مطالبتين بموجب التغطية الضمانية ضد الحروب والاضطرابات الأهلية
التوقيع على عقد ضمان تغطية عام خاص بمبادرة بمبلغ 100 مليون دولار لمساندة الاستثمار في مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء

الشراكات
إبرام اتفاقيات إعادة تأمين اختياري وتعبئة قدرات إضافية للمشروعات التي تضمنها، مع 10 شركاء تأمين من القطاع الخاص، ومؤمن واحد من القطاع العام
الدخول في علاقة شراكة مع كل من: البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي لإطلاق برنامج تسهيلات بمبلغ 24.5 مليار يورو (31 مليار دولار) لمساندة القطاع المصرفي في منطقة شرق ووسط أوروبا
التوقيع على اتفاقية إعادة تأمين مع مجموعة Hannover Re للتأمين
الدخول في شراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار، وحكومة اليابان، والسلطة الفلسطينية لإطلاق الصندوق الاستئماني المعزز لضمان الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة

رسالة من الرئيس إلى مجلس محافظي الوكالة

كانت هذه سنة اختبار لمجموعة البنك الدولي ولمقدرتها على الاستجابة لاحتياجات البلدان والجهات المتعاملة معها. فالأزمة المالية تحوّلت إلى أزمة اقتصادية وأزمة بطالة، ويمكن أن تتحوّل بعد ذلك إلى أزمة اجتماعية وإنسانية ذات آثار سياسية. وفي هذه البيئة المُتّسمة بسرعة الحركة وعدم الوضوح، يجسّد التقرير السنوي للوكالة الدولية لضمان الاستثمار للسنة المالية 2009 كيفية مُضيّ الوكالة في تقديم الخدمات للبلدان والجهات المتعاملة معها بمرونة وسرعة وابتكار.

بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، تمثّل التحدي هذا العام في تشجيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية في وقت تتراجع فيه هذه التدفقات. وبينما عزف الكثير من المستثمرين عن المشروعات بسبب صعوبة مناخ الاستثمار، فإن المستثمرين الذين قاموا بأنشطة أعمال أدركوا ضرورة وجود هذا النوع من الضمانات التي تقدمها الوكالة ضد المخاطر السياسية.

وهذا العام، أصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانات قيمتها 1.4 مليار دولار لطائفة متنوعة من المشروعات ـ ويقل ذلك عن المستوى القياسي من الضمانات التي أصدرتها الوكالة في العام 2008 بقيمة 2.1 مليار دولار. إلا أن الوكالة شهدت أيضاً تراجعاً كبيراً في إلغاءات عقود التغطية الضمانية القائمة هذه السنة مقارنة بالسنوات المالية السابقة.

واستجابة لهذه الأزمة، شاركت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في العديد من جهود مجموعة البنك الدولي لتعبئة الموارد ـ بما في ذلك: تقديم التمويل، وأدوات التحوط والضمانات، والخدمات المعرفية، والدخول في شراكات لتقديم المساعدة السريعة إلى البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إليها. وفي الوقت نفسه، واصلت الوكالة التركيز على نشاط عملها الأساسي: مساندة المشاريع التي تقوم بخلق فرص عمل جديدة، وتوفير إمدادات المياه والكهرباء، وغير ذلك من خدمات البنية الأساسية الرئيسية، وإعادة بناء الأنظمة المالية المنهارة، وتحقيق إيرادات ضريبية ونقل المهارات والمعرفة والخبرات التكنولوجية.

والأهمّ من ذلك، أطلقت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هذه السنة مبادرة لمساندة التدفقات المالية من البنوك إلى فروعها في البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة المالية. ورغم أن هذه المبادرة ذات طبيعة عالمية، فإنها كانت مفيدة بوجه خاص بالنسبة للبلدان الواقعة في وسط وشرق أوروبا، مما أتاح للبنوك إمكانية الاستمرار في مزاولة أعمالها التي تساند مجموعة متنوعة من الأنشطة.

وتساند الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً المشروعات بغرض مساعدة الشرائح الأكثر تعرضاً للمعاناة. وهذه السنة، أبرمت الوكالة عقداً مبتكراً لتسهيل استثمارات تصل قيمتها إلى 100 مليون دولار إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء ـ أي المؤسسات المسؤولة عن خلق معظم فرص العمل بهذه القارة. وانضمت

استجابة لهذه الأزمة، شاركت الوكالة في العديد من جهود مجموعة البنك الدولي لتعبئة الموارد ـ بما في ذلك تقديم التمويل، وأدوات التحوط والضمانات، والخدمات المعرفية، والدخول في شراكات لتقديم المساعدة السريعة إلى البلدان التي هي في أمسّ الحاجة إليها.

الوكالة إلى كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية في علاقة شراكة مع هيئات ووكالات أخرى متعددة الأطراف ومؤسسات إقليمية للمساعدة على حفز النمو الاقتصادي في مناطق شرق ووسط أوروبا، وآسيا الوسطى، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ولمساعدة هذه المناطق كي تكون في وضع مؤات يؤهلها لتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

وركزت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أيضاً على إجراء تغييرات داخلية. ففي وقت الأزمات المالية، يعتمد تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التحرك بسرعة لتلبية الاحتياجات الناشئة للمتعاملين معها. وأود أن أشيد بمجلس المديرين التنفيذيين للوكالة على إدراكه لهذه الاحتياجات، ومن ثم موافقته هذه السنة على إدخال تغييرات على أنشطة الأعمال اليومية للوكالة. ومن شأن ذلك تعزيز مرونة عمليات الوكالة وكفاءة إجراءاتها، وسيؤدي حتماً إلى زيادة أعمالها مع تقوية مركزها كمؤسسة قائمة بذاتها.

وسيقتضي الأمر منا بذل كل ذرة من جهودنا، كمجموعة بنك دولي واحدة ـ من خلال العمل مع الحكومات، والقطاع الخاص، وشركائنا من الهيئات والمؤسسات المتعددة الأطراف ـ للوفاء بالتزاماتنا لتلبية كل من الاحتياجات المباشرة، وفي الأمدين المتوسط والأطول بناء الأسس الضرورية لتحقيق الانتعاش والنمو الاقتصاديين مع المساعدة في الوقت نفسه على القضاء على الفقر وتحسين حياة الناس.

وأود أن أشكر جهاز موظفي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على تفانيهم في عملهم وما لديهم من كفاءات عالية والتزام نحو المتعاملين مع الوكالة في هذه الأوقات الحافلة بالتحديات. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للسيدة إيزومي كوباياشي Izumi Kobayashi، نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، التي تولت منصبها في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، وهي تقود بالفعل فريقاً ممتازاً يمتلك الحكمة والخبرة العملية.

وأتطلع إلى مساندة البلدان المساهمة في الوكالة وشركائها ونحن نواصل العمل نحو خلق عولمة مستدامة واشتمالية.

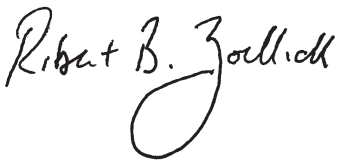

روبرت ب. زوليك،
30 يونيو/حزيران 2009

أبرز أنشطة مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة

في السنة المالية 2009، قام مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار باستعراض والموافقة على ضمانات لاستثمارات في 28 مشروعاً. وأشرف المجلس على واستعرض عملية إعداد موازنة وخطة الوكالة للسنة المالية القادمة، ووافق على إدخال تغييرات على القواعد واللوائح المنظمة لعمليات الوكالة. وهذه التغييرات هي الأوسع نطاقاً في تاريخ الوكالة، وستتم مناقشتها بقدر من التفصيل لاحقاً في هذا التقرير.

وناقش المجلس تقريرين أعدتهما مجموعة التقييم المستقلة (IEG). واستعرض التقرير السنوي 2009 لمجموعة التقييم المستقلة التابعة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار تنفيذ إستراتيجية الوكالة في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية وعملها في البلدان المتأثرة بالصراعات. كما قيّم هذا التقرير أنشطة المساعدة الفنية التي تقوم بها الوكالة من خلال برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبي. وناقش المجلس أيضاً دراسة مشتركة أعدتها مجموعة التقييم المستقلة بعنوان "أدوات ضمانات البنك الدولي 1990-2007".

وقدمت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقارير مالية ربع سنوية، وتعاونت مع مجموعة البنك الدولي في وضع عدد من إستراتيجيات المساعدة القطرية والشراكة التي بحثها المجلس.

ويوجه مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، اللذان يمثلان 174 بلداً عضواً في الوكالة، أنشطة الوكالة. ويعيّن كل بلد محافظاً واحداً ومحافظاً مناوباً. وتناط سلطات الوكالة المؤسسية بمجلس المحافظين، الذي يفوض معظم صلاحياته لمجلس إدارة يضم 24 مديراً. وحقوق التصويت مرجحة حسب الحصة من رأس المال التي يمثلها كل مدير. ويجتمع المديرون بصفة منتظمة في مقر مجموعة البنك الدولي في واشنطن العاصمة، حيث يستعرضون ويبتون في المشروعات الاستثمارية ويشرفون على سياسات الإدارة بشكل عام.

كما يعمل المديرون كأعضاء في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة التالية:

- اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية
- لجنة المراجعة
- لجنة الموازنة
- لجنة شؤون الموظفين
- لجنة الأخلاقيات المسلكية
- لجنة نظام الحوكمة والشؤون الإدارية

وتساعد هذه اللجان مجلس المديرين التنفيذيين في النهوض بمسؤولياته الرقابية من خلال عمليات الفحص المتعمق للسياسات والإجراءات.

مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، كما في 30 يونيو/حزيران 2009

من اليسار إلى اليمين: (جلوساً) Carolina Rentería, Jim Hagan, Jiayi Zou, Alexey Kvasov, Susanna Moorehead, Michael Hofmann, (وقوفاً) Giovanni Majnoni, Toga Mcintosh, Sun Vithespongse, Abdulhamid Alkhalifa ,Dante Contreras, Rudolf Treffers, Eli Whitney Debevoise, Svein Aass, Louis Philippe Ong Seng, Pulok Chatterji ,Samy Watson, Merza Hasan, Toru Shikibu, Michel Mordasini, Sid Ahmed Dib, Gino Alzetta, Ambroise Fayolle José Alejandro Rojas Ramírez (غير ظاهر في الصورة) Abdulrahman Almofadhi

رسالة من نائب الرئيس التنفيذي

كانت السنة المالية الماضية حافلة بالتحديات بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار نتيجة لحالة عدم اليقين الناشئة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض تدفقات الاستثمار. لقد كانت في حقيقة الأمر سنة عصيبة بالنسبة للكثير من المؤسسات التي تعتمد على الاستثمارات الخاصة، ولعملية التنمية، إذ تشير أحدث توقعات البنك الدولي إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية ستتراجع بنسبة 30 في المائة في عام2009 لتصل إلى 385 مليار دولار تقريباً.

وفي ظل هذه البيئة الخارجية الصعبة، هبطت قيمة التغطيات الضمانية الجديدة التي أصدرتها الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من 2.1 مليار دولار في السنة المالية 2008، لتصل هذه السنة إلى 1.4 مليار دولار لمساندة 26 مشروعاً في البلدان النامية. وشمل ذلك عشرة مشروعات في أفريقيا جنوب الصحراء التي مازالت تشكل أولوية بالنسبة للوكالة. ورغم ذلك، نمت حافظة عمليات الوكالة بحوالي 800 مليون دولار هذا العام لتصل إلى 7.3 مليار دولار، ويرجع ذلك في جانب منه إلى انخفاض مدفوعات تسوية المطالبات التأمينية في حافظتها (portfolio run-off). وقد لاحظنا حرص أصحاب الضمانات القائمة على الحفاظ على تغطياتهم الضمانية في ضوء زيادة التأكيد على إدارة جميع أنواع المخاطر بصورة نشطة في البيئة الحالية.

ورغم هذه الظروف الحالية البالغة الصعوبة، فقد بذلنا جهوداً مضنية لوضع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في مركز يؤهلها لتلبية الاحتياجات في المستقبل وأثناء الانتعاش الاقتصادي الذي نأمل أن يبدأ في عام 2010. وفي السنة المالية الماضية، قمنا بعملية ضبط وتحسين هيكلنا التنظيمي، وزيادة الأدوات التي نقدمها، وتحسين مستوى خدماتنا لتلبية احتياجات المتعاملين معنا. وواصلنا التركيز على إحداث أثر إنمائي قوي، وبخاصة في تلك المناطق الأكثر تضرراً من آثار التباطؤ الاقتصادي. وفي هذا الصدد، شاركنا في المبادرات الإقليمية التي قامت بها مجموعة البنك الدولي والتي تستهدف تقوية القطاع المالي ومؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة.

وعلى وجه التحديد، قدمت الوكالة ضمانات لعشرة قروض إلى بنوك في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى للمساعدة في إعادة رسملتها. وكانت هذه المساندة مهمة في تأمين رأس المال الذي تمس الحاجة إليه في مواجهة الأزمة الحالية. كما قدمت الوكالة تأميناً (ضمانات) ضد المخاطر السياسية لمساندة عشرة من مشروعات مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بغرض المساعدة في تسهيل الاستثمارات الأجنبية في وقت تشح فيه رؤوس الأموال، وهو أكبر عدد حتى الآن من خلال برنامج الاستثمارات الصغيرة الذي يستهدف الوصول إلى فئة المستثمرين المهمة التي لا تحصل على خدمات كافية. وأبرمت الوكالة أيضاً عقداً عاماً مبتكراً من أجل هذه المشروعات في أفريقيا جنوب الصحراء التي نعتقد أنها ستظهر أثراً قوياً على أرض الواقع. ونأمل أن نتمكن من محاكاة هذا النهج في المناطق الأخرى. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، دفعت الوكالة مطالبتين صغيرتين تتعلقان بخسائر، وذلك بموجب التغطية الضمانية التي تقدمها الوكالة ضد الحروب والاضطرابات الأهلية.

وفي السنة المالية 2007، أشرنا إلى أن قدرة الوكالة على تعديل أدواتها للوفاء بمطالب سوق التأمين ضد المخاطر السياسية الآخذ في التغيّر مقيّدة بحدود وأسقف. ويسرني القول بأننا حققنا في هذه السنة المالية إنجازاً مهماً للوكالة؛ إذ وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالوكالة على اعتماد تعديلات على القواعد واللوائح المنظمة لعمليات الوكالة. وهذه التغييرات، التي تمثل أكبر تحديث في أدوات الوكالة في 21 عاماً، ستمكن الوكالة من إتاحة قدر أكبر من المرونة في تعاملاتها، وستساعدنا على تحسين استجابتنا لاحتياجات الأسواق. علاوة على ذلك، فإننا نمضي بسرعة نحو إزالة القيود الأخرى الناشئة عن اتفاقية إنشاء الوكالة، ويحدونا الأمل في أن نحقق تقدماً في هذا الصدد خلال السنة المالية المقبلة.

ومع اتساع الأزمة الاقتصادية الراهنة، قامت الوكالة بتعزيز أواصر تعاونها مع المؤسسات الأخرى الأعضاء بمجموعة البنك الدولي، والشركاء من القطاعين العام والخاص، بغرض تعبئة الموارد، وتعظيم معدلات النمو الاقتصادي والتنمية، واستشرافاً للمستقبل، نرغب في أن نقوم بما هو أكثر من ذلك، وأن نتواصل مع زملائنا من مجموعة البنك في المكاتب القطرية، ومع الجهات الراعية للمشروعات، وأوساط الاستثمار في مختلف أنحاء العالم. وفي إطار هذا الجهد، نعتزم إصدار تقرير رئيسي جديد في السنة المالية 2010 سيكون بمثابة تجميع للأفكار والرؤى السائدة في هذه الصناعة بشأن المخاطر السياسية، ولنا وطيد الأمل في أن يحوز إعجاب قطاع عريض من المتعاملين معنا، وأن يثير اهتماماً ونقاشاً حوله.

وفي الختام، أودُّ أن أغتنمَ هذه الفُرصة لأعبر عن مدى امتناني ودواعي الفخر بتكليفي لشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. كما أود أن أشكر جهاز موظفي الوكالة على تحليهم بالروح المهنية العالية والتفاني، وأن أعرب عن تقديري لمساندتهم لي عند انضمامي إلى الوكالة ومجموعة البنك الدولي. وأتطلع إلى السنة المقبلة وكلي ثقة في أن لدينا الكوادر البشرية والموارد والالتزام للنجاح في تحقيق رسالتنا المتمثلة في تحسين حياة الناس.

إيزومي كوباياشي
30 يونيو/حزيران 2009

كبار مسؤولي ومديري الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

IZUMI KOBAYASHI
نائب الرئيس التنفيذي

JAMES P. BOND
رئيس خبراء العمليات

EDITH P. QUINTRELL
مدير إدارة العمليات

PETER D. CLEARY
المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات

FRANK J. LYSY
رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسة

KEVIN W. LU
رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل وإدارة المخاطر

CHRISTINE I. WALLICH
مدير مجموعة التقييم المستقل ـ الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

MARCUS S. D. WILLIAMS
مستشار لشؤون الإستراتيجية والعمليات

KRISTALINA GEORGIEVA
نائب الرئيس والسكرتير المؤسسي

الأثر الإنمائي:

استجابة الوكالة الدولية للأزمة الاقتصادية العالمية

"الحقيقة الوحيدة المؤكدة التي يمكن أن نستخلصها من الأحداث التي شهدتها السنة الماضية هي عدم مقدرتنا على التنبؤ بما تخبئه لنا الأقدار، وكيف يمكن لها أن تثير أحداثاً أخرى غير متوقعة. إن مجابهة هذه التحديات الماثلة أمامنا يقتضي التحلي بروح قوامها الابتكار والإبداع يدعمها العمل. وينبغي أن تتصف إجراءاتنا بالسرعة والمرونة. وعلينا أن نضع حلولاً للمشاكل على نحو يحشد الموارد والمهارات من شركاء متعددين ــ منهم الحكومات، والمؤسسات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص".

روبرت ب. زوليك،
رئيس مجموعة البنك الدولي

أوقات عصيبة حافلة بالتحديات

لقد كانت هذه السنة سنة عصيبة وحافلة بالتحديات وسادتها حالة من الشكوك وعدم اليقين في جميع أنحاء العالم. وإذا ما ألقينا نظرة إلى الوراء لوجدنا أن هذه الأزمة المالية قد نشأت وانتقلت عبر الحدود الوطنية خلال أقل من عام لتشمل معظم بلدان العالم المتقدمة إن لم نقل كلها. واتضح خطأ التوقعات المتفائلة القائلة بأن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الصاعدة قد تتمكن من الإفلات من طوفان الأزمة المالية، وسرعان ما تحولت الأوضاع إلى أزمة اقتصادية عالمية.

كانت هناك، حتى قبل استشراء الأزمة المالية في شهر سبتمبر/ أيلول 2008، علامات واضحة على ضعف النمو الاقتصادي العالمي. وقد أصيب الاقتصاد العالمي بأضرار وخسائر فادحة، ونشاهد حالياً المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في النمو خلال السنوات الماضية وهي تتآكل. ومرة أخرى، كانت الشرائح الأكثر فقراً في العالم هي الأكثر تضرراً من هذه الأزمة، وعانى الكثير منها بالفعل من أزمتي المواد الغذائية والوقود في وقت سابق من هذه السنة.

الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي

تحول ما بدأ كأزمة مالية في الولايات المتحدة إلى انكماش في الاقتصاد العالمي هو من بين أكبر ما شهده العالم في التاريخ الحديث، ولم ينج من آثاره أحد على مستوى العالم. وقام الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي بتحديث توقعاتهم للآفاق الاقتصادية العالمية لعام 2009 في نهاية مارس/آذار نتيجة للظروف السريعة التغير. إلا أن توقعاتهم بوجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن حدوث انتعاش طفيف في العام 2010 لا تبشر بالخير بالنسبة للآفاق المستقبلية للتنمية المستدامة.

وأظهرت البيانات المحدثة للخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي أن إجمالي الناتج المحلي العالمي سينكمش بواقع 1.7 في المائة في العام 2009، وهو أول هبوط يسجّله إنتاج العالم، مع احتمال انكماش اقتصادات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بواقع 3 في المائة وانكماش اقتصادات البلدان الأخرى عالية الدخل بواقع 2 في المائة. كما تشير هذه التوقعات إلى أن إجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية سينخفض من 5.8 في المائة في العام 2008 إلى 2.2 في المائة في العام 2009.

ويكاد لا يوجد أي بلد نام، سواء من بلدان الأسواق الصاعدة في منطقة أوروبا الشرقية أو من البلدان الأكثر فقراً أو البلدان الصاعدة في أفريقيا، استطاع النجاة من آثار هذه الأزمة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن أزمتي المواد الغذائية والوقود اللتين شهدهما العالم مؤخراً قد أدتا بالفعل إلى سقوط أكثر من 100 مليون شخص إلى براثن الفقر ثانية، وأن الأزمة الحالية ستعرض ما بين 55 و 90 مليون شخص آخر لخطر السقوط في براثن الفقر هذا العام نتيجة للركود الاقتصادي العالمي.

تأثير الأزمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

كان تأثير الأزمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبيراً، وكانت لذلك آثار بعيدة المدى ليس فقط بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ولكن الأهمّ من ذلك بالنسبة للبلدان الأعضاء التي نقدم لها خدماتنا. فعلى مدى العقود العديدة الماضية، ازداد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ـ وهي أكبر مكون في تدفقات

رؤوس الأموال الدولية إلى بلدان العالم النامية ـ من حيث أهميتها لتصبح أهم مصدر للتمويل بالنسبة للكثير من البلدان النامية. وتؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى خلق العديد من المزايا، منها خلق فرص عمل جديدة. كما أنها تساعد على خلق مجال في المالية العامة يتيح للحكومات إمكانية استخدام الموارد الشحيحة في الموازنات والمساعدات الإنمائية من أجل الوفاء بالاحتياجات الأخرى البالغة الأهمية لشعوبها والتي قد يحجم القطاع الخاص عن المشاركة فيها، مثل التعليم والرعاية الصحية.

وثمة إدراك واسع النطاق أيضاً بأن الاستثمارات في قطاعي البنية الأساسية والتعدين وغير ذلك من الأنشطة ذات الاستخدامات الكثيفة لرأس المال ـ وجميعها تعتمد بشدة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ـ يمكن أن تسفر عن منافع هائلة. وتؤدي هذه الأنشطة إلى نمو الاقتصاد الحقيقي والتنمية بطرق تتجاوز حدود المشروع المباشر المعني. كما هو الحال بالنسبة لمد الطرق التي تتيح للسكان المحليين الوصول إلى الأسواق، ومساندة كافة أنواع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. وعادة ما يجلب المستثمرون الأجانب معهم أيضاً المعارف وأفضل الممارسات العالمية التي تساعد على بناء وتنمية القدرات المحلية.

لكن مما يؤسف له أن الأزمة الراهنة كان لها تأثير بالغ في هذا المجال. وانخفضت معها مستويات الإستثمارات الأجنبية المباشرة انخفاضاً حاداً نتيجة لأزمة السيولة في البلدان المتقدمة، وضعف آفاق النمو المستقبلية في البلدان النامية. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية ستتراجع بنحو 30 في المائة لتصل إلى 385 مليار دولار تقريباً ـ وذلك مقابل ما يقدر بحوالي 583 مليار دولار في السنة المالية 2008 و 520 مليار دولار في السنة المالية 2007.

استجابة مجموعة البنك الدولي

في ضوء هذه الخلفية، حث روبرت ب. زوليك، رئيس مجموعة البنك الدولي، القادة حول العالم على وضع حلول متعددة الأطراف لهذه الأزمة العالمية. وتعمل مجموعة البنك الدولي، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية الأخرى والهيئات والجهات الأخرى المعنية، على وضع الأساس اللازم لتحقيق الانتعاش والنمو المستدامين. ونرى أنه في ضوء انكماش القدرة على الحصول على رأس المال الخاص، يتعين على الجميع الاضطلاع بدور أكبر في توجيه المزيد من الموارد إلى البلدان النامية، ومساعدة هذه البلدان على اتباع سياساتها الخاصة بها بشأن كيفية تحسين إدارة مواردها وحمايتها.

ونقوم حالياً، كمجموعة واحدة، باستخدام كافة مواردنا، بما في ذلك التمويل، وأدوات التحوط والضمانات، وخدمات المعارف، والشراكات لتعبئة المساعدات السريعة. ومما يؤكد التزام مجموعة البنك الدولي بتلبية احتياجات المتعاملين معها واعتماد تدابير تتسم بالابتكار والمرونة والسرعة لمواجهة الأزمة الراهنة قيامها بإطلاق بعض المبادرات المحددة للغاية وزيادة الموارد بغرض مساعدة البلدان المتضررة.

وفي هذا الصدد، يقوم البنك الدولي، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية بأدوار يكمل بعضها البعض في تسهيل النمو وجذب رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول إلى اقتصاد السوق على مستوى العالم.

استجابة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يشجع التأمين ضد المخاطر السياسية الذي تقدمه الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، على وجه الخصوص، الاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول والمستدام، الذي يشجع النمو، ويخلق فرص العمل، ويضخ السيولة إلى الأسواق، ويحسن حياة الناس في البلدان النامية. وتعمل الوكالة، وهي تمضي قدماً إلى الأمام عبر هذه الأزمة، بصورة تفاعلية واستباقية، على تعزيز عملياتها ومرونتها لمساعدة الجهات الراعية المرتقبة للمشروعات في البلدان النامية على تحسين قدرتها على التخفيف من حدة المخاطر التي تواجهها، حتى تكون فرص الاستثمار أكثر جاذبية، ومن ثم يتم تنفيذ عدد أكبر من المشروعات الجيدة.

وشرعت الوكالة في تنفيذ بعض الاستجابات المحددة خلال هذه السنة. فمع تفاقم الضغوط المالية العالمية، أعلنت الوكالة عن شروعها في تنفيذ مبادرة موسعة لمساندة التدفقات المالية من البنوك إلى فروعها في البلدان الأكثر تضرراً من الأزمة المالية العالمية. وتلعب الضمانات التي تقدمها الوكالة دوراً حاسم الأهمية في تمكين التدفقات العابرة للحدود من المؤسسات المالية إلى فروعها، بالمستويات الضرورية كي تتيح رسملة كافية و/أو سيولة كافية لهذه الفروع، وبخاصة أثناء هذه الأوقات المضطربة.

وفي إطار هذه المبادرة، ستتمكن الوكالة من تقديم هذه الضمانات على المستوى العالمي، وستتم إتاحة ما يصل إلى 3 مليارات دولار منها من أجل الاستثمار في بلدان منطقة أوروبا وآسيا الوسطى التي تأثرت بالأزمة تأثراً شديداً. وتتبع هذه المبادرة وتبني على التزام الوكالة الذي قطعته على نفسها في فبراير/ شباط من هذه السنة، عندما انضمت إلى جهود البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الأوروبي للاستثمار لتصميم مبادرة منسقة فيما بينهم للمساعدة في تحقيق استقرار القطاع المالي في هذه المنطقة. وترى الوكالة أن تنسيق العمل فيما بين المؤسسات المالية، والحكومات عبر أوروبا والمؤسسات الأوروبية سيساعد القطاع المالي في المنطقة على الخروج قوياً من الأزمة الراهنة.

وفي موازاة ذلك، ستواصل الوكالة العمل بنشاط وفعالية على وضع إطار وترتيبات تعاقدية مع المؤسسات المالية الأخرى بغرض إنشاء آليات تتيح إمكانية الاستجابة السريعة للمؤسسات التي هي في أشدّ الحاجة للدعم والمساندة، وتوجيه السيولة إلى المستثمرين. وفي هذا الصدد، أبرمت الوكالة عقداً مبتكراً مع المؤسسة الأفريقية للتنمية لتطوير أداة من شأنها تسهيل رأس المال السهمي الخاص من أجل الاستثمارات الجديدة في أفريقيا جنوب الصحراء. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في بيئة لا يتوفر فيها عامل الثقة لدى المستثمرين، وقد تم إبراز ذلك لاحقاً في هذا التقرير.

ولتعظيم قدرات التأمين التي يمكن للوكالة الدولية لضمان الاستثمار أن تحققها للمشروع، تعمل الوكالة بصورة وثيقة مع شركائها في مجال إعادة التأمين من القطاعين العام والخاص. وعن طريق الدخول في عمليات إعادة التأمين من خلال شركات تأمين أخرى (Fronting transactions)، أتاحت الوكالة الإمكانية للحصول على التأمين الذي ما كان ليتوفّر بخلاف ذلك للعملاء والبلدان المضيفة. والقدرة الحالية للوكالة على تعبئة القدرات هي نتيجة لعلاقات إعادة التأمين طويلة الأجل. فعلى مدى أكثر من عشر سنوات، قامت الوكالة بإعادة التأمين على المشروعات مع مجموعة من شركات التأمين التابعة للقطاعين العام والخاص، وشكل ذلك علاقات تقوم عليها حالياً قدرة الوكالة على العمل المشترك. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون الوكالة مع جهات وطنية في البلدان الأعضاء، كوكالات ائتمان الصادرات. ويساعد دعم الوكالة لأنشطة إعادة التأمين على تحرير قدرات

هذه الجهات على تسهيل المزيد من الاستثمارات.

كما اتخذت الوكالة خطوات خلال هذه السنة الأخيرة لتعزيز إتاحة أدواتها وزيادة مرونتها. وفي هذا الصدد، وافق مجلس المديرين التنفيذيين للوكالة على عدد من التغييرات في القواعد واللوائح المنظمة لعملياتها من شأنها تحسين الفعالية الكلية. وستواصل الوكالة البحث عن طرق أفضل وأكثر ذكاء لخدمة المتعاملين معها، وخاصة في ضوء التحديات القائمة في البيئة الحالية، والحاجة الماسة لاستعادة تدفقات رؤوس الأموال الإنتاجية.

عمليات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تدرك الوكالة أن العالم يمر بفترة عصيبة للغاية، وأن المتعاملين معها، فضلاً عن البلدان المساهمة الأعضاء، يشهدون حالياً تحديات رئيسية. وفيما يتعلق بعمليات الوكالة، التي تم تسليط الضوء عليها في القسم المعنون "عرض العمليات" من هذا التقرير، فقد تأثرت المشروعات المقبلة التي تعتزم الوكالة مساندتها تأثراً شديداً وسلبياً؛ إذ يشهد العديد من العمليات التي نتطلع لمساندتها فترات تأخير طويلة، وجرى تعليقها أو إلغاؤها تماماً، وخاصة تلك العمليات التي تعتمد على التمويل عن طريق الاقتراض.

بيد أنه، وبالقدر الذي مازالت هذه المشروعات تمضي قدماً ـ أو بالنسبة للمشروعات المزمع تنفيذها بمجرد حدوث انفراجة في الأسواق ـ فقد شهدت الوكالة تجديد التأكيد على تحسين إدارة المخاطر بشتى أنواعها وأشكالها، سواء التجارية منها أم السياسية. ولاحظت الوكالة أيضا انخفاض معدل إلغاء عقود التغطيات الضمانية انخفاضاً كبيراً مقارنة بالسنة الماضية. وليس غريباً أن يقوم المتعاملون مع الوكالة بإلغاء عقود تغطية التأمين ضد المخاطر السياسية بعد عدة سنوات، بمجرد أن يبدأ المشروع المعني بالعمل، وأن تصبح الجهات الراعية أكثر دراية ومعرفة ببيئة العمل المحلية. ويؤكد انخفاض عدد إلغاءات عقود التغطية الضمانية القائمة في السنة المالية الماضية بوضوح النهج الأكثر تحفظاً الذي يعتمده أصحاب الضمانات القائمة إزاء إدارة المخاطر.

الالتزامات ذات الأولوية نحو العالم النامي

تقوم رؤية مجموعة البنك الدولي، التي تشترك فيها الوكالة، على المساهمة في إقامة عولمة مستدامة واشتمالية – حتى يمكن القضاء على الفقر، وتعزيز النمو مع العناية بالبيئة، وخلق مستقبل مفعم بالأمل وزاخر بالفرص للأفراد. ولا يزال جدول الأعمال الذي أرساه الرئيس زوليك قبل عامين للتصدي للتحديات التي تواجه البلدان النامية ينطبق على واقعنا اليوم، وخاصة في وقت تسعى فيه البلدان للتغلب على التحديات المتعلقة بالأزمة الاقتصادية التي طالت آثارها الجميع.

ولمجموعة البنك الدولي، كمجموعة واحدة، دور يجب أن تضطلع به، وخاصة حين يتعلق الأمر بالأولويات الإستراتيجية الست، وهي: البلدان الأشدّ فقراً، والدول الضعيفة والمتأثرة بالصراعات، والبلدان المتوسطة الدخل، والسلع العامة العالمية، والعالم العربي. وتأتي في صدارة هذه الأولويات قدرة مجموعة البنك الدولي على استغلال معارفها وخبراتها الواسعة لمساندة عملها الإنمائي في جميع المجالات. وتحتاج البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل على حد سواء، لاسيما في ظل المناخ السائد حالياً، إلى المساعدة للحد من الأضرار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية الحالية، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لاسترداد عافيتها.

وفي السنة الماضية، انصب تركيز الوكالة على مساندة استجابة مجموعة البنك الدولي الفورية لمواجهة الأزمة المالية، مع العمل في الوقت نفسه على إتاحة مجموعتها الفريدة من الأدوات والحلول لمساندة الهدف المتعلق بتحقيق العولمة المستدامة والاشتمالية. وتتماشى هذه المجالات الإستراتيجية الستة مع أولويات عمليات الوكالة المتمثلة في مساندة الاستثمارات في أشدّ بلدان العالم فقراً، والبلدان المتأثرة بالصراعات، ومشروعات البنية الأساسية المعقدة، والمشروعات فيما بين بلدان الجنوب (الاستثمارات فيما بين البلدان النامية).

التغيير إلى الأفضل

يشترك الكثير من المشروعات التي ساندتها الوكالة في هذه السنة المالية مع العديد من محاور التركيز الإستراتيجية الواردة أعلاه. وتؤكد خبرة الوكالة على أرض الواقع في كافة مناطق العالم ما سمعناه من الجهات الراعية للمشروعات، وما طالعناه في العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام. ورغم الهبوط الحاد في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مازالت البلدان النامية تعتمد على استثمارات القطاع الخاص لمساندتها في تحقيق النمو الاقتصادي. بيد أنه مع نضوب السيولة، تعرضت درجة استعداد المستثمرين الدوليين في المشروعات في البلدان ذات الاقتصادات الصاعدة لتحمل المخاطر للاختبار. لكن حتى في ظل هذا المناخ الصعب، استطاعت الوكالة الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في مساعدة هذه البلدان على النمو عن طريق مساندة المشروعات والمبادرات التي ركزت على تحسين السيولة، وخاصة بالنسبة لمشروعات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخلق الوظائف وبناء هياكل البنية الأساسية الرئيسية، مما أتاح للحكومات إمكانية تركيز مواردها المالية على تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة.

التأثير الإقليمي لأنشطة الوكالة

آسيا والمحيط الهادئ

أتاحت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تأميناً ضد المخاطر السياسية لمجموعة واسعة النطاق من المشروعات في هذه المنطقة التي تتيح فرصاً للمستثمرين الأجانب. وحتى هذا التاريخ، أصدرت الوكالة ضمانات بمبلغ ملياري دولار تقريباً لأكثر من 90 مشروعاً، تتراوح من تقديم المساندة إلى التمويل الأصغر في أفغانستان، إلى إنشاء مركز شامل لمعالجة النفايات الصلبة في الصين. ورغم أن المنطقة كانت أقل تأثراً بالأزمة المالية في بادئ الأمر، فقد تعرضت لأضرار بالغة نتيجة اعتماد الكثير من بلدانها بشدة على الصادرات والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما أدى إلى ازدياد معاناتها.

فعلى سبيل المثال، تلعب الوكالة الدولية لضمان الاستثمار دوراً نشطاً وفاعلاً في القطاع المالي في باكستان، حيث يواجه هذا القطاع الكثير من التحديات، منها انخفاض انتشار النشاط المصرفي ومحدودية القدرة على الحصول على التمويل، ولاسيما فيما يتعلق بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والمجتمعات المحلية الريفية. ولمواصلة العمل على مساعدة شرائح الاقتصاد الإنتاجية التي لا تحصل على خدمات كافية، أصدرت الوكالة السنة الماضية ضمانات بلغ مجملها 1.8 مليون دولار لإنشاء بنك كشف للتمويل الأصغر (Kashf) بالتعاون مع مؤسسة كشف، وهي مؤسسة تستخدم الإقراض الجماعي لإتاحة التمويل لأصحاب مشروعات الأعمال الصغرى والصغيرة، وخاصة النساء في مختلف الأقاليم في عموم باكستان.

وتعي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار من واقع خبراتها العملية أن من شأن زيادة القدرة على الحصول على الخدمات المالية

المساعدة على الحد من الفقر وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية المتاحة أمام السكان المنخفضي الدخل. وستساعد المساندة التي تتيحها الوكالة في إنشاء بنك وطني وخاضع تماماً للوائح التنظيمية ويسعى لتحقيق الربح في تشجيع داخلين جدد إلى السوق وتوسيع نطاق الانتشار العام لتلبية الاحتياجات الواسعة من الخدمات المالية للفقراء في باكستان.

كما تساند الوكالة حالياً التقدم المحرز في مرافق البنية الأساسية والبيئة في جنوب غرب الصين، حيث أدت سرعة التوسع العمراني والنمو الصناعي إلى نشوء قضايا خطيرة في مجال المياه المستعملة. وساندت الوكالة مشروعاً لمعالجة المياه المستعملة في بلدية تشونغكين من المتوقع أن يشجع تحسين نوعية المياه، فضلاً عن الممارسات البيئية في منطقة متأخرة عن غيرها من المناطق في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أوروبا وآسيا الوسطى

تضررت بلدان هذه المنطقة تضرراً بالغاً بفعل الأزمة المالية، على النحو المذكور آنفاً في هذا التقرير، نتيجة لاندماجها في الأسواق المالية الأوروبية. وأسفر ذلك عن زيادة معاناة المنطقة مع تفاقم حالة الركود الاقتصادي وتوقف تدفقات رؤوس الأموال. وللمساعدة في استعادة مستويات السيولة، وجهت الوكالة معظم المساندة التي قدمتها إلى المنطقة في السنة المالية 2009 إلى مشروعات القطاع المالي. وتعتزم الوكالة في المرحلة اللاحقة الاستمرار في مساعدة القطاع المالي في البلدان المتأثرة بغرض تلبية احتياجاتها الملحة من رأس المال والسيولة. (انظر الإطار رقم 1).

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

رغم تأثر المنطقة بالأزمة المالية، وخاصة بسبب روابط بعض البلدان بالقطاع المالي في الولايات المتحدة، ترى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أنها ستكون جزءاً مهماً من حوافظ استثماراتها، وستظل جذابة للمستثمرين. وفي إطار الاستجابة لهذه الأزمة، انضمت الوكالة إلى كل من مجموعة البنك الدولي وبنك التنمية للدول الأمريكية ومؤسسة الاستثمار للدول الأمريكية ومؤسسة الأنديز الإنمائية والبنك الكاريبي للتنمية وبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، في مبادرة للمساعدة على حفز النمو الاقتصادي. وستقوم مؤسسات مجموعة البنك الدولي بتقديم مبلغ 35.6 مليار دولار من إجمالي مبلغ 90 مليار دولار تم الارتباط به من أجل ذلك البرنامج.

> تشجع ضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الأجنبي المباشر المسؤول والمستدام، الذي يشجع النمو، ويخلق فرص العمل، ويضخ السيولة إلى الأسواق، ويحسن حياة الناس في البلدان النامية.

وتشعر الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بالرضا والارتياح عن مستوى التقدم المحرز في بعض المشروعات التي ساندتها بالفعل، وخاصة في قطاع البنية الأساسية. (انظر الإطار 2) ومنذ إنشائها، أصدرت الوكالة ضمانات بلغت قيمتها 7 مليارات دولار لأكثر من 160 مشروعاً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تغطي جميع القطاعات وتمتد عبر 20 بلداً.

وفي السنة المالية 2009، أصدرت الوكالة ضمانات بقيمة 34 مليون دولار، وجرى توجيه معظمها لمشروع بنية أساسية في البرازيل سيساند إنشاء وتشغيل وصيانة خطوط جديدة لنقل الطاقة الكهربائية على طول محور الشمال/الجنوب في البلاد. ومن المتوقع أن يساعد هذا المشروع في التخفيف من حدة الاختلالات في جانبي العرض والطلب لإمدادات الكهرباء الناتجة عن البعد الجغرافي والفروق المناخية فيما بين المناطق. وفي الوقت نفسه، سيساعد وجود مصدر للطاقة أكثر انتظاماً على ضمان مواصلة البرازيل في السير على مسار النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، أصدرت الوكالة ضماناً لمشروع في مجال التمويل الأصغر في أوروغواي بغرض مساندة منشآت الأعمال الصغيرة، والمساعدة على تقديم الخدمات المصرفية إلى المجتمعات المحلية التي لا تحصل على خدمات كافية، علماً بأن البنوك الكبيرة تهيمن على البنية الأساسية القائمة الخاصة بالقطاع المالي ولا تلبي احتياجات بعض الفئات الأكثر عرضة للمعاناة. وسيساعد هذا المشروع، من خلال مساندة أصحاب المشروعات الصغيرة، على خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستويات المعيشة، وربما يشجع داخلين جدداً إلى سوق التمويل الأصغر في أوروغواي.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أقل مناطق العالم تأثراً بالأزمة المالية العالمية التي ضربت القطاع المصرفي في الكثير من المناطق. إلا أن أبعاد تأثير الأزمة على الاقتصاد الحقيقي مازالت تتكشف. وعلى مدى العقدين الماضيين، أصدرت الوكالة ضمانات بلغت قيمتها مليار دولار تقريباً لما يبلغ 19 مشروعاً في 11 بلداً، غطت استثمارات في الأنشطة المصرفية العامة، والصناعات التحويلية، وخدمات الصرف الصحي، وشبكات المجاري، والنفط والغاز، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والسياحة.

كما أصدرت ضمانات بلغت قيمتها 886 مليون دولار لشركات وبنوك مقرها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتستثمر في البلدان النامية خارج المنطقة، وذلك تمشياً مع التزامها بمساندة الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب. وفي السنة المالية 2009، عملت الوكالة على تغطية الاكتتابات في عدد من المشروعات، إلا أنه تم إرجاء هذه المشروعات في ضوء الأزمة المالية العالمية.

ورحبت الوكالة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي بانضمام العراق عضواً جديداً بها. وشاركت في بعثة لتقصي الحقائق في العراق في أبريل/نيسان 2009 استهدفت زيادة فهم احتياجاته الإنمائية والفرص الاستثمارية المتاحة، وتأكيد التزام مجموعة البنك الدولي بمساعدته في تحقيق انتعاشه الاقتصادي المستدام. كما تقوم الوكالة حالياً باستطلاع طرق أخرى تستطيع من خلالها المساعدة على تسهيل تدفق استثمارات سليمة وإنتاجية إلى العراق خارج مظلة برنامج الضمانات التابع للوكالة.

في السنة الماضية أيضاً، قامت مجموعة البنك الدولي رسمياً بإعادة تدشين صندوق استئماني، تديره الوكالة ويشارك في رعايته كل من البنك الأوروبي للاستثمار، والحكومة اليابانية، والسلطة الفلسطينية. ويستهدف هذا الصندوق تشجيع الاستثمارات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وجرى توسيع نطاقه في السنة المالية 2009 بغرض إتاحة التغطية الضمانية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.

الأزمة المالية ومساندة البنوك في أوروبا

تواجه البنوك العاملة في البلدان ذات الاقتصادات الصاعدة، نتيجة للأزمة المالية العالمية، تحدياتٍ تتعلق بتناقص السيولة العالمية والهبوط الحاد لأسواق الأوراق المالية. واستجابت الوكالة بعدة طرق تستهدف مساعدة البنوك على مواصلة عملياتها الإقراضية وتوسيع نطاقها.

وازدادت التصورات المتعلقة بالمخاطر التجارية وغير التجارية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى نتيجة للأزمة الاقتصادية الراهنة. وللمساعدة في التصدي لهذه التحديات، اتفقت كبرى مؤسسات الاستثمار والإقراض المتعددة الأطراف العاملة في المنطقة ـ وهي: البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومجموعة البنك الأوروبي للاستثمار، ومجموعة البنك الدولي ـ على تقديم مبلغ تصل قيمته إلى 24.5 مليار يورو (31 مليار دولار أمريكي) لمساندة القطاع المصرفي في هذه المنطقة، وتمويل أنشطة الإقراض الممنوح لمؤسسات الأعمال. وتشمل هذه المساندة المالية إتاحة التمويل اللازم للاكتتابات في أسهم رأس المال والديون، والتسهيلات الائتمانية، والتأمين ضد المخاطر السياسية. وفي إطار ذلك، ستتيح الوكالة قدرات تأمينية ضد المخاطر السياسية تصل قيمتها إلى 3 مليارات دولار لمساعدة القطاع المصرفي على تلبية احتياجاته الملحة من رأس المال والسيولة، وكفالة التمويل الممنوح من البنوك الأم.

وتكمّل هذه المبادرة الدولية لمؤسسات الاستثمار/الإقراض وتساند التدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة للتصدي لهذه الأزمة؛ حيث ستقدم

مساعدات مالية سريعة وواسعة النطاق ومنسقة من هذه المؤسسات المالية الدولية لمساندة عمليات الإقراض إلى أنشطة الاقتصاد الحقيقي عن طريق مجموعات مصرفية تابعة للقطاع الخاص، وخاصة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي السنة المالية 2009، أصدرت الوكالة 12 ضماناً بلغ مجموع قيمتها 1.2 مليار دولار من أجل عشرة مشروعات في القطاع المالي في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى.

استثمارات القطاع المالي التي تمت مساندتها في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى في السنة المالية 2009

البلد المضيف	البلد المستثمر	اسم المشروع	مبلغ الضمان (ملايين الدولارات)
البوسنة والهرسك	النمسا	Raiffeisen Leasing d.o.o. Sarajevo	47.7
هنغاريا	النمسا	UniCredit Bank Hungary Zrt.	133.8
كازاخستان	النمسا	ATF Bank, Kazakhstan	190.0
لاتفيا	النمسا	"AS "UniCredit Bank	100.3
مولدوفا	رومانيا	I.C.S. Raiffeisen Leasing Moldova (RLMD)	6.2
الاتحاد الروسي	النمسا	Closed Joint Stock Company UniCredit Bank Russia	90.3
الاتحاد الروسي	بلجيكا	Absolut Bank Russia	120.0
صربيا	النمسا	UniCredit Bank Serbia JSC	134.2
أوكرانيا	النمسا	Joint Stock Commercial Bank for Social Development Ukrsotsbank	247.0
أوكرانيا	النمسا	Raiffeisen Leasing Aval LLC	142.5

ودخلت الوكالة أيضاً في مناقشات مع مركز دبي المالي العالمي (DIFC) لتحديد ترتيبات شراكة تعمل على تسهيل تنمية أسواق الأوراق المالية بالمنطقة. ومن شأن المرونة التي أبدتها الوكالة أن تمكّنها من ملاءمة أدواتها ومنتجاتها بما يلبي احتياجات المستثمرين، وإتاحة التغطية الضمانية بموجب مبادئ وإرشادات كل من التمويل التقليدي، فضلاً عن التمويل الإسلامي.

أفريقيا جنوب الصحراء

مازالت أفريقيا تشكل إحدى الأولويات الإستراتيجية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وخاصة مع خطر أن تؤدي الأزمة المالية إلى تقويض الكثير من المكاسب التي حققتها القارة في السنوات الأخيرة. ومنذ إنشائها، أصدرت الوكالة ضمانات قيمتها نحو 2.6 مليار دولار لصالح استثمارات في أفريقيا ساندت أكثر من 100 مشروع في 29 بلداً. وتؤكد المساندة التي تتيحها الوكالة للمشروعات في أفريقيا أيضاً التزامها بمساندة البلدان الأكثر فقراً، فضلاً عن قدرتها على مساعدة البلدان الخارجة من الصراعات، والدول الضعيفة.

وخلال السنة الماضية، ساندت الوكالة عدداً من المشروعات في هذه المنطقة، تراوحت بين مساعدة القطاع المالي والصناعات الزراعية والسياحة. وتمت تغطية الاكتتابات في معظم هذه المشروعات من خلال برنامج الاستثمارات الصغيرة التابع للوكالة. إلا أن حجم المشروعات ليس دوماً مؤشراً على الأثر الإنمائي، وخاصة في أفريقيا حيث يمكن للاستثمارات الصغيرة أن تحقق تأثيرات عرضية بعيدة المدى من شأنها خلق فرص العمل وحفز النمو الاقتصادي. ويبرز التقرير هنا بعضاً من هذه المشروعات، تمت مناقشتها جميعاً بقدر أكبر من التفصيل في القسم الخاص بأنشطة المناطق.

ومن بين المبادرات التي سبقت الإشارة إليها عقد مبتكر تم إبرامه مع المؤسسة الأفريقية للتنمية، وهي شركة لتنمية أنشطة الأعمال مولّها مستثمرون ألمان، لتسهيل تقديم ما يصل إلى 100 مليون دولار من الاستثمارات إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي إطار الاستجابة الحالية للوكالة للأزمة المالية العالمية، يتيح هذا العقد التزاماً عاماً من القدرات الضمانية، وسيساعد المؤسسة الأفريقية للتنمية على تعبئة رأس المال المخاطر في هذا المنعطف الحاسم الأهمية من حيث محدودية القدرة للحصول على الأموال وتباطؤ نشاط الاستثمار في العالم. وتتوقع الوكالة أن تتم محاكاة هذا الضمان بالنسبة لصناديق أو جهات استثمار مماثلة أخرى تسعى لاجتذاب رؤوس الأموال في البيئة المالية الصعبة التي يشهدها العالم اليوم.

وكان أول مشروعين قامت المؤسسة الأفريقية للتنمية بمساندتهما في رواندا، حيث يعتبر تشجيع النمو العريض القاعدة في النشاط الإقتصادي وفي القطاع الخاص عنصراً أساسياً في استمرار الانتعاش الاقتصادي في البلاد. ومن المتوقع أن يكون لكلا المشروعين تأثير إيجابي، وخاصة خلال هذه الفترة الحرجة من الاضطرابات المالية، وذلك عن طريق ضخ السيولة إلى الجهاز المصرفي لرواندا.

كما أصدرت الوكالة ضماناً بقيمة 4.3 مليون دولار لمشروع في مجال الصناعات الزراعية يشمل تركيب وتشغيل مصفاة للزيت النباتي في بوما، وهي مدينة ساحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المتوقع أن يكون لهذا المشروع تأثير إيجابي على اقتصاد البلاد، من خلال خلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين، وتحقيق إيرادات ضريبية كبيرة للحكومة سنوياً، وأن يؤدي إلى شراء سلع وخدمات من الأسواق المحلية.

وثمة مجال رئيسي آخر من مجالات عمل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار هو الصندوق البيئي والاجتماعي من أجل أفريقيا التابع للوكالة. ويمكّن هذا الصندوق، الذي يتم تمويله بمنحة مقدمة من الحكومة اليابانية، الوكالة من تقديم المساعدة الفنية للمشروعات الحالية والمرتقبة في أفريقيا بغرض تحسين مستوى أدائها البيئي والاجتماعي. وحقق العديد من الأنشطة ـ التي ساندها هذا الصندوق الاستئماني الذي بدأ في السنة المالية 2008 ـ نتائج هذه السنة المالية. فعلى سبيل المثال، أنجز مشروع في مجال الصناعات الزراعية في أوغندا مراجعة ناجحة لإدارة البيئة والرعاية الصحية والسلامة للحصول على شهادة الأيزو 14001، وقامت شركة للتعدين في موزامبيق بإعداد خطة عمل لمكافحة الملاريا وتعكف حالياً على تنفيذها. كما ساند هذا الصندوق إعداد مجموعة أدوات من أجل تنفيذ المبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان لمواقع المشروعات الرئيسية. وجرى الشروع في تنفيذ مجموعة الأدوات هذه في السنة المالية 2009 وتلقت الوكالة ملاحظات ومعلومات تقييمية جيدة للغاية بشأنها من المستثمرين.

علاوة على ذلك، يتعاون هذا الصندوق الاستئماني مع المبادرات الأوسع نطاقاً لمجموعة البنك الدولي لتقديم تدريب إضافي لمساندة تنفيذ ورصد خطط العمل المعنية بإعادة التوطين واستعادة سبل كسب العيش ضمن المناطق التي تقع في نطاق أنشطة مشروعات قطاع النفط والغاز.

مبادرات في مجالي المعرفة والتعلم

تنظر مجموعة البنك الدولي إلى المعرفة باعتبارها العنصر الرئيسي لفعالية عملية التنمية والمحرك الدافع لنجاح المؤسسات المعنية بالتنمية. وعليه، فإن أحد أكبر أصول وموجودات مجموعة البنك الدولي يتمثل في "مستودع الفكر" التراكمي لديها من الخبرات الإنمائية والتجارب العملية التي اكتسبتها على أرض الواقع. ومازالت الوكالة تتصدر الجهود الرامية إلى جمع المعارف وتبادلها فيما بين الأوساط الأوسع نطاقاً للجهات العاملة في مجالي التأمين والاستثمار بشأن المخاطر السياسية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذه السنة المالية، قامت الوكالة مرة أخرى بالتعاون مع جامعة جورج تاون برعاية الندوة نصف السنوية بشأن إدارة المخاطر السياسية الدولية، وقد أثبتت هذه الندوة نفسها كمنتدى رائد بالنسبة للتقييمات المتقدمة للاحتياجات والإمكانيات في هذه الصناعة.

وتقدم الوكالة أيضاً معلومات عالية النوعية لأوساط المستثمرين الدوليين من خلال موقعي خدماتها الإعلامية المجانية على شبكة الإنترنت: شبكة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI.net) ومركز التأمين ضد المخاطر السياسية (PRI-Center). وتعتزم الوكالة حالياً أن تخطو خطوة أخرى إلى الأمام، حيث ستقوم، في شهر ديسمبر/كانون الأول 2009، بإصدار تقريرها الجديد بشأن الاستثمار والمخاطر السياسية في العالم الذي سيجمع معاً خبراء في هذا المجال لتحليل التوجهات والأوضاع، ويطرح استعراضاً بشأن تصورات المخاطر في المستقبل. وتتوقع الوكالة أن يصبح هذا التقرير مطبوعة رئيسية سنوية لها، ومصدراً رئيسياً للمعارف والمعلومات للمتعاملين معها ولأوساط الاستثمار العالمية.

طريق برسم مرور يمهد الطريق في كوستا ريكا

سجلت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي معدلات نمو اقتصادي قوية في السنوات الأخيرة ـ إلا أن الأزمة المالية العالمية أوقعت بها خسائر فادحة. لكن حتى قبل وقوع هذه الأزمة، كان الإنفاق على البنية الأساسية في بلدان المنطقة قد شهد انخفاضاً حاداً. وفي كوستا ريكا، شكلت مرافق البنية الأساسية المتقادمة عقبةً كؤوداً أمام تحقيق النمو. ويحتاج هذا البلد في المتوسط إلى إنفاق 75 مليون دولار سنوياً على صيانة الطرق وحدها.

ويمكن لمشروع ممر طريق تُدفع رسوم لقاء المرور عليه بين العاصمة سان خوسيه وميناء كلديرا الواقع على المحيط الهادئ ـ وهو مشروع تسانده الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ـ أن يساعد على تغيير هذا الوضع بأساليب متعددة. وسيجري استخدام الرسوم التي يتم تحصيلها في عمليات صيانة الطرق الجارية لضمان أن يتسم هذا الطريق بجودة عالية، مما يتيح للحكومة إمكانية إعادة توجيه الموارد العامة الشحيحة إلى قطاعات ومشروعات أخرى. أضف إلى ذلك التأثير النفسي الذي سيحدث عندما يرى الناس التنمية على أرض الواقع، وهو شعور بأن البلاد ماضية على المسار الصحيح نحو النمو الاقتصادي. ومع تزايد الطلب، تأتي الفرص السانحة، وكذلك احتمال تحسين سبل كسب العيش.

وغطت الضمانات التي قدمتها الوكالة إلى هذا المشروع في السنة المالية 2008 بقيمة 158.5 مليون دولار استثمارات في أسهم رأس المال لمؤسستي FCC Construcción S.A. وItinere Infraestructura S.A.، بالإضافة إلى قرض من بنك كاجا مدريد (Caja Madrid). وتقول الجهات الشريكة ذات الصلة بهذا المشروع إن مشاركة الوكالة هي التي ساعدت المفاوضات بين الحكومة وصاحب الامتياز، والمجالس المحلية على تحقيق أول مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا البلد. وطبقاً لديفيد جوتيرز، وهو شريك في شركة BLP Abogados المحلية للمحاماة التي مثلت بنك كاجا مدريد: "كان الجميع يريدون هذا الطريق وهذه الشراكة، لكن مساهمة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار كانت بالغة الأهمية لتحقيق ذلك الهدف. لقد وفرت الضمانات التي قدمتها درجة من الطمأنينة، ولا تزال تقوم بذلك، وخاصة عند الأخذ بعين الاعتبار ما ألم بالأسواق المالية".

بيد أن أي من مشروعات البنية الأساسية المعقدة يمكن أيضاً أن يصطدم بتحديات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالسكان وإمكانية إعادة توطينهم. وفي هذا الصدد، وطبقاً لكافة الأطراف المعنية، فإن ممارسات السياسات الاجتماعية والبيئية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار ساعدت على خلق نموذج جديد ومبتكر لمشروعات البنية الأساسية المستقبلية.

وسيربط الطريق الجديد الذي يستلزم دفع رسوم مرور عليه بين قلب البلاد حيث توجد فيها التجمعات الصناعية والأعمال التجارية وبين الموانئ الرئيسية بالبلاد، كما سيسهل إمكانية الوصول إلى العاصمة. ومن المتوقع أن يؤدي إلى تخفيض تكاليف النقل عن طريق تقليل زمن السفر بحوالي 1.5 ساعة بالنسبة للمسافرين عبر كامل الممر. وسيؤدي الطريق الجديد إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالازدحام المروري، من قبيل استهلاك البنزين وتدهور قطع السيارات والعربات وإطاراتها. وسيساعد هذا الاستثمار، من خلال تسهيل الوصول إلى ميناء مدينة كلديرا، على تحسين قدرة التجارة في البلاد على المنافسة، وقد يؤدي إلى خفض أسعار الواردات.

ويتسق هذا المشروع مع إستراتيجية الحكومة، بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي، التي تستهدف مساندة ممرات التجارة الرئيسية وإعادة تأهيلها وصيانتها. ويحظى هذا المشروع أيضاً بأولوية كبيرة بالنسبة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، في ضوء التقديرات التي تشير إلى ضرورة إتاحة ما قيمته 230 مليار دولار سنوياً من أجل الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع، وذلك لتلبية احتياجات المراكز الحضرية السريعة النمو وسكان المناطق الريفية الذين لا يحصلون على خدمات كافية في البلدان النامية.

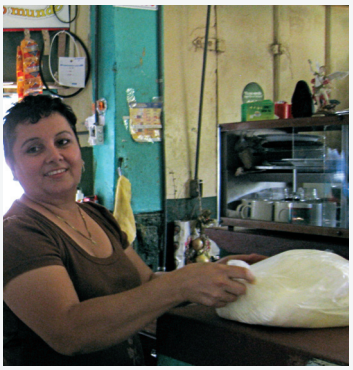

البلدان الأعضاء في الوكالة ــ 174

البلدان الصناعية ــ 25

أستراليا • النمسا • بلجيكا • كندا • الجمهورية التشيكية • الدانمرك • فنلندا • فرنسا • ألمانيا • اليونان • أيسلندا • أيرلندا • إيطاليا • اليابان • لكسمبرغ • هولندا • نيوزيلندا • النرويج • البرتغال • سلوفينيا • إسبانيا • السويد • سويسرا • المملكة المتحدة • الولايات المتحدة

البلدان النامية ــ 149

آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان • بنغلاديش • كمبوديا • الصين • فيجي • الهند • إندونيسيا • جمهورية كوريا • جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية • ماليزيا • ملديف • ميكرونيزيا (ولايات الموحدة) • منغوليا • نيبال • باكستان • بالاو • بابوا غينيا الجديدة • الفلبين • ساموا • سنغافورة • جزر سليمان • سري لانكا • تايلند • تيمور ليشتي • فانواتو • فييتنام

أوروبا وآسيا الوسطى

ألبانيا • أرمينيا • أذربيجان • بيلاروس • بلغاريا • البوسنة والهرسك • كرواتيا • قبرص • الجمهورية التشيكية • استونيا • جورجيا • هنغاريا • كازاخستان • كوسوفا • جمهورية قيرغيز • لاتفيا • ليتوانيا • جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة • مالطة • مولدوفا • الجبل الأسود • بولندا • رومانيا • الاتحاد الروسي • صربيا • الجمهورية السلوفاكية • طاجيكستان • تركيا • تركمانستان • أوكرانيا • أوزبكستان

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

أنتيغوا وبربودا • الأرجنتين • جزر البهاما • بربادوس • بليز • دولة بوليفيا المتعددة القوميات • البرازيل • شيلي • كولومبيا • كوستاريكا • دومينيكا • الجمهورية الدومينيكية • إكوادور • السلفادور • غرينادا • غواتيمالا • غيانا • هايتي • هندوراس • جامايكا • نيكاراغوا • باراغواي • بنما • بيرو • سانت كيتس ونيفس • سانت لوسيا • سانت فنسنت وجزر غرينادين • سورينام • ترينيداد وتوباغو • أوروغواي • جمهورية فنزويلا البوليفارية

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الجزائر • البحرين • مصر • جمهورية إيران الإسلامية • العراق • إسرائيل • الأردن • الكويت • لبنان • ليبيا • المغرب • عمان • قطر • المملكة العربية السعودية • الجمهورية العربية السورية • تونس • الإمارات العربية المتحدة • الجمهورية اليمنية • جيبوتي

أفريقيا جنوب الصحراء

أنغولا • بنن • بوتسوانا • بوركينا فاسو • بوروندي • الكاميرون • الرأس الأخضر • جمهورية جنوب أفريقيا • تشاد • جمهورية الكونغو الديمقراطية • جمهورية الكونغو • كوت ديفوار • غينيا الاستوائية • إثيوبيا • إريتريا • غابون • غامبيا • غانا • غينيا • غينيا بيساو • كينيا • ليسوتو • ليبريا • مدغشقر • ملاوي • مالي • موريتانيا • موريشيوس • موزامبيق • ناميبيا • نيجيريا • رواندا • السنغال • سيراليون • سيشل • جنوب أفريقيا • السودان • سوازيلند • تنزانيا • توغو • أوغندا • زامبيا • زمبابوي

بلدان بصدد استيفاء متطلبات الانضمام لعضوية الوكالة ــ 2

بلدان نامية

المكسيك والنيجر

للاتصال

نائب الرئيس التنفيذي	Izumi Kobayashi
رئيس خبراء العمليات	James P. Bond jbond@worldbank.org
مدير إدارة العمليات	Edith Quintrell equintrell@worldbank.org
المدير والمستشار القانوني العام للشؤون القانونية والمطالبات	Peter D. Cleary pcleary@worldbank.org
رئيس الخبراء الماليين ومدير إدارة التمويل وإدارة المخاطر	Kevin Lu klu@worldbank.org
رئيس الخبراء الاقتصاديين ومدير إدارة الاقتصاد والسياسة	Frank J. Lysy flysy@worldbank.org

الضمانات	
الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية والخدمات	Nabil Fawaz nfawaz@worldbank.org
القطاع المالي وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية	Olivier Lambert olambert@worldbank.org
البنية الأساسية	Margaret Walsh mwalsh@worldbank.org
النفط والغاز والتعدين والكيماويات والطاقة	Antonio Barbalho abarbalho@worldbank.org
إعادة التأمين	Marc Roex mroex@worldbank.org

الاستفسارات بشأن أنشطة الأعمال	
	Michael Durr migainquiry@worldbank.org

الصور تقدمة

Lucas Schifres, abacapress.com
Deborah Campos, Frank Vincent, Arne Hoel, Simone McCourtie (مجموعة البنك الدولي)
Suzanne Pelland, Mark Elton (الوكالة الدولية لضمان الاستثمار)
Photodisk
Stock.XCHNG/woodsy

رسالة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على

التوجه إلى البلدان النامية لمساندة

النمو الاقتصادي، وتخفيض أعداد الفقراء،

وتحسين حياة الناس.

التأمين على الاستثمارات

ضمان الفرص

World Bank Group
Multilateral Investment Guarantee Agency
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433 USA

t. 202.458.2538
f. 202.522.0316

www.miga.org